



الجمهورية التونسية
الجمارك التونسية



النظام المعلوماتي للجمارك ومساهمته في تسهيل التجارة التجربة التونسية



المهمة الجبائية

- ضمان تحصيل الأداءات والمعاليم عند التوريد والاتاوات المستحقة عند التصدير.
- التحقق من دقة العناصر التي تشكل الأساس لتحصيل الأداءات والمعاليم عند التوريد والتصدير، إعداد توقعات مداخيل ميزانية الدولة.

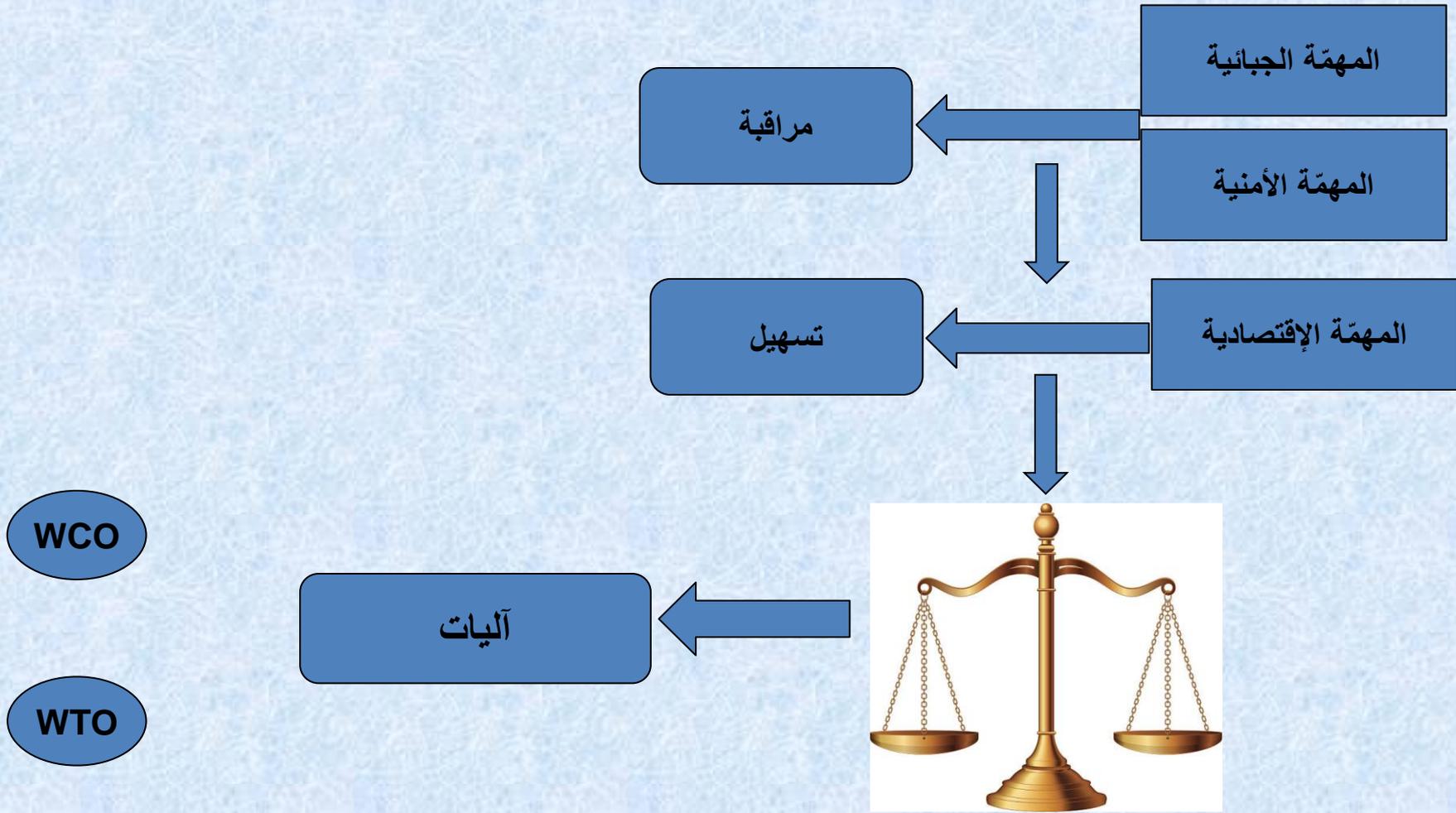
المهمة الاقتصادية

- التسهيل وتبسيط الإجراءات، تحسين أدوات تسهيل التجارة المشروعة، حماية الاقتصاد والمؤسسة، خلق مناخ ملائم للأعمال.

المهمة الأمنية وحماية المجتمع

- التعاون مع الجهات المختصة في مراقبة وحماية الحدود الوطنية،
- المساهمة في مكافحة التهريب والتجارة الموازية،
- المساهمة في حماية البيئة،
- المساهمة في أمن المواطن والمجتمع.





مصادقة الجمهورية التونسية على إتفاق تسهيل التجارة للمنظمة العالمية للتجارة،

مصادقة تونس على إتفاقية كيوطو المعدلة للمنظمة العالمية للجمارك

إتفاق تسهيل التجارة

- مصادقة الدول الأعضاء بالمنظمة العالمية للتجارة على الإتفاق (بالي 2013)،
- تنظيم ورشة عمل وطنية لإجراء تقييم ذاتي للمنظومة الوطنية للتجارة (2014)،
- توزيع بنود الإتفاق ضمن القائمة "أ" والقائمة "ج"،

• مصادقة تونس على إتفاق تسهيل التجارة بتاريخ 6 فيفري 2017،

• إعلام المنظمة ببنود القائمة "أ" التي تمثل 60 % من مجمل البنود والقائمة "ج" 40%،

• الشروع في الإصلاحات المتعلقة بتطبيق إتفاق تسهيل التجارة خاصة على المستوى التشريعي:

✓ إدراج قسم بقانون الجمارك يتعلق بالمعلومات المسبقة Advance rulings،

✓ إدراج أحكام بقانون الجمارك تنظّم المتعامل الإقتصادي المعتمد Authorized Operator،

✓ إقرار وجوبية إيداع بيان الحمولة المسبق بالطرق الإلكترونية،...

← رغم كل الجهود المبذولة على مستوى التشريع وكذلك على مستوى الإجراءات فإنه لا يمكن الحديث عن تسهيل التجارة في غياب نظام معلوماتي ناجع وآمن يضمن:

- تسهيل إجراءات التوريد / التصدير.
- تقليل التكاليف الإدارية وتكاليف الامتثال
- تحسين أوقات التسريح الجمركي (التخليص الجمركي)
- تنسيق أنشطة مراقبة البضائع وتطبيق التشريعات
- ضمان التحصيل الصحيح للمعاليق والرسوم الجمركية والرسوم الأخرى
- السماح بالتدفق المستمر للمعلومات بين الأطراف المعنية وإعادة استخدام البيانات

رقمنة الإجراءات الجمركية

تجعل من الجمارك فاعل رئيسي في تعزيز النمو الاقتصادي وتنظيم المبادلات التجارية وتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات



النظام المعلوماتي للجمارك التونسية

منظومة "سند"

النشأة والتطور:

- 1982: بداية إستغلال النظام المعلوماتي المندمج للمعالجة الآلية للإجراءات الجمركية "سند":

- ✓ يشمل جميع إجراءات التسريح (التخليص) الجمركي من التوريد إلى غاية الرفع،
- ✓ يضمّ عدّة متدخلين إلى جانب سلطات الجمارك على غرار (الموردين، المصدّرين، وكلاء العبور، المصحّون، ...)،

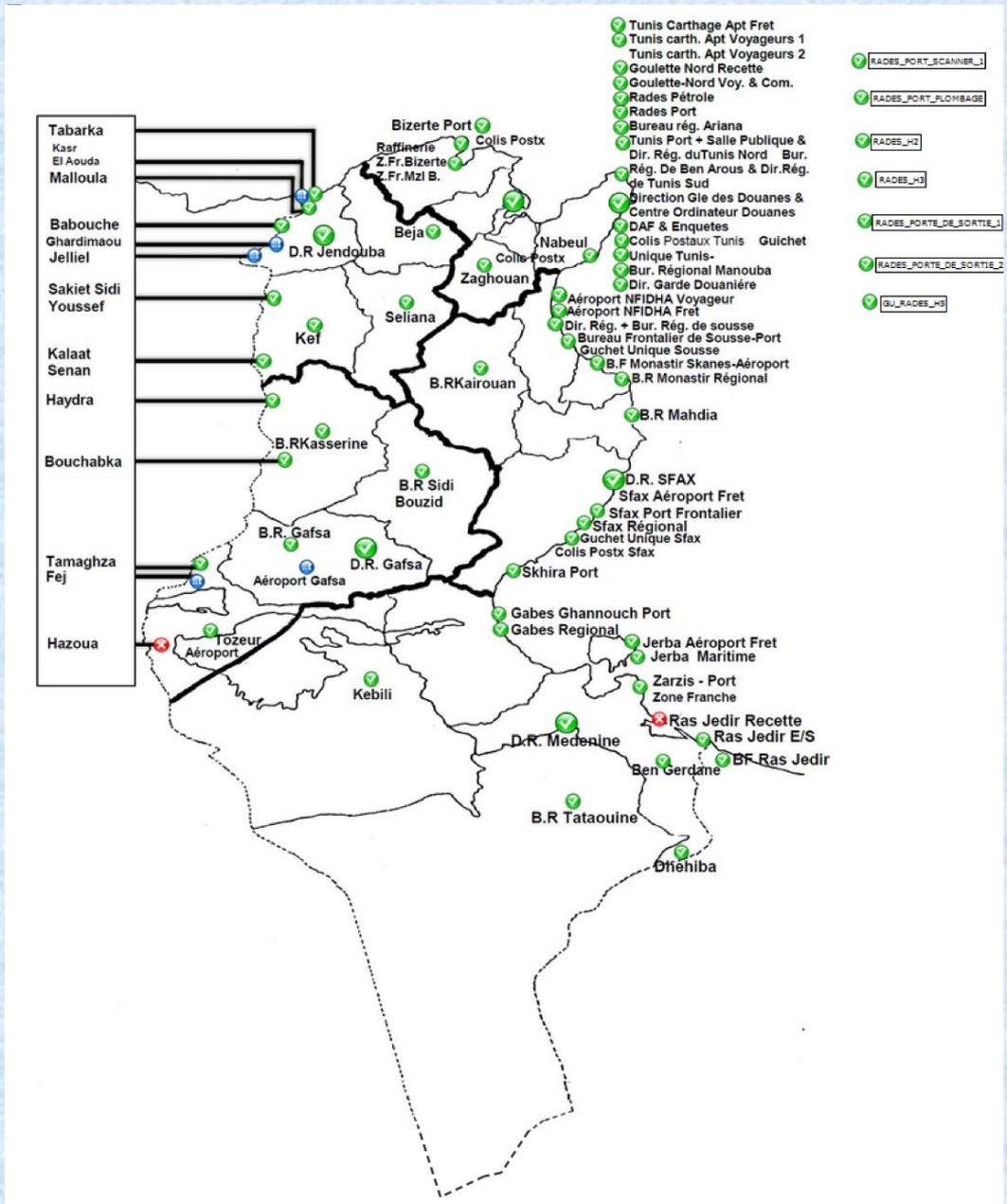
- 1989 تعميم الربط بمنظومة "سند" على كافة المكاتب الجمركية بالتراب التونسي،
- 2000: تجديد منظومة "سند" بمناسبة المرور إلى سنة 2000 ،
- 2002، تحقيق الربط مع الشبّاك الموحد (النافذة الواحدة) لمعالجة إجراءات التجارة الخارجية عن طريق شركة شبكة تونس للتجارة (TTN)



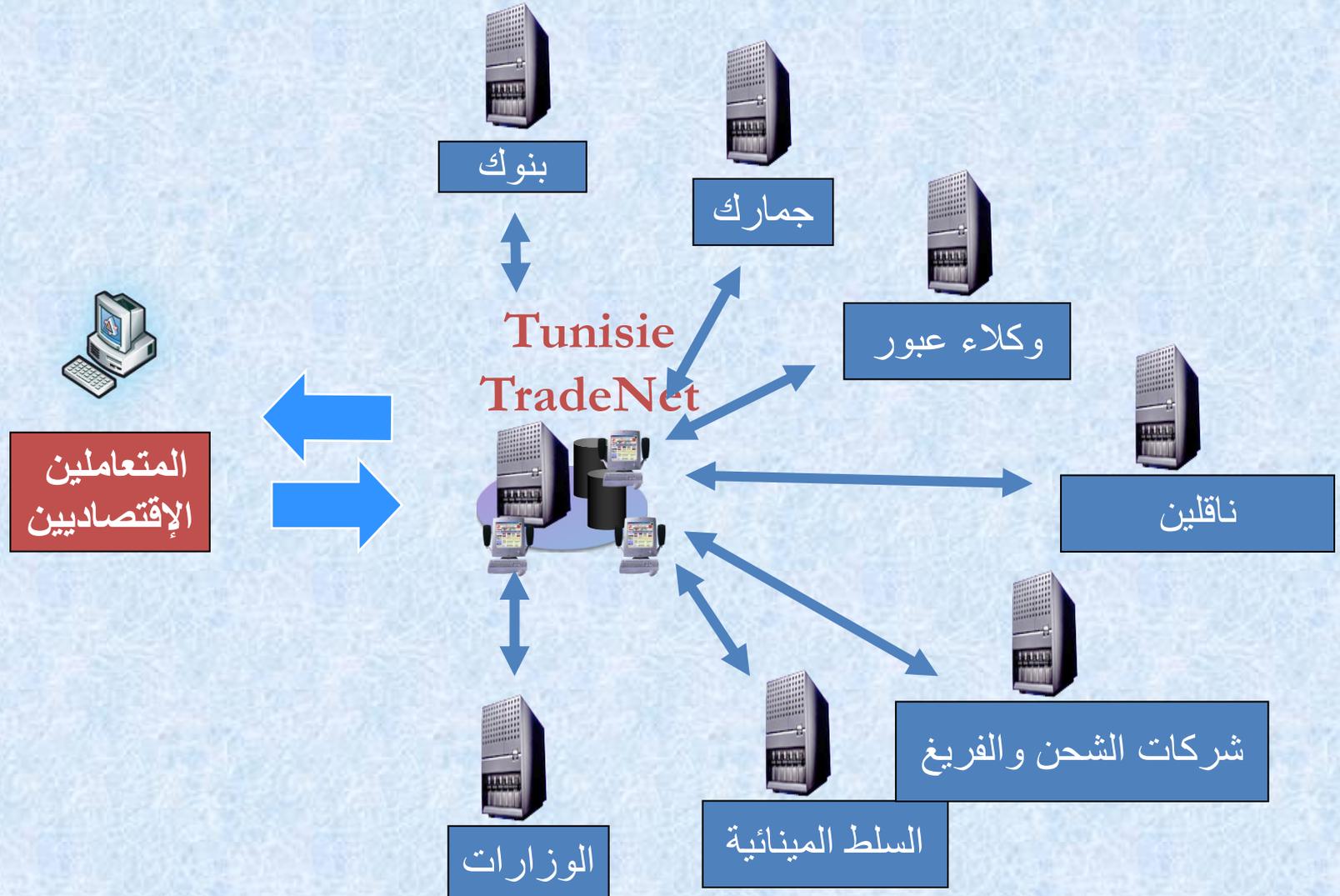
النظام المعلوماتي للجمارك التونسية منظومة "سند"

وظائف المنظومة:

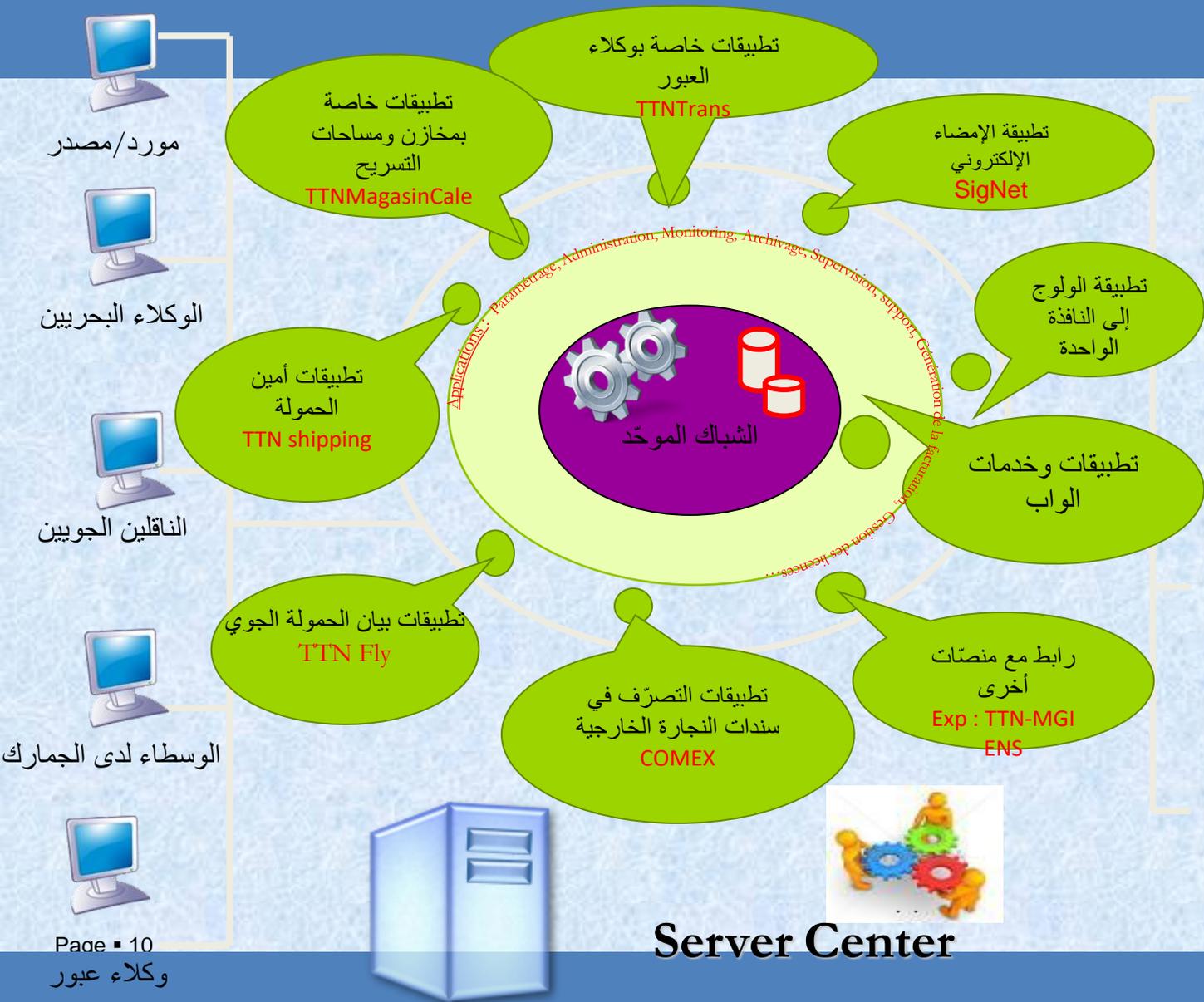
- التعهّد بالبضائع منذ تاريخ توريدها إلى تاريخ رفعها وتخليصها،
- التخليص الآلي للبضائع،
- قاعدة بيانات (Database) للتعريف الجمركية مع ما يشمل ذلك من التراتيب الخاصة بكل تعريف جمركية (نظام التجارة الخارجية، نظام المراقبة الفنية أو الصحية أو النباتية أو البيطرية، التعريف التفاضلية،...)،
- التصرف الآلي في البيانات الخاصة بشركاء الجمارك (مصرحين، وسطاء لدى الجمارك، ناقلين، متعاملين إقتصاديين،...)،
- يسمح النظام المعلوماتي "سند" بـ:
 - ✓ الحصول الفوري على المعلومة،
 - ✓ التأقلم مع المعايير الدولية والقدرة على تبادل المعطيات،
 - ✓ استعمال اللغتين العربية واللاتينية،
 - ✓ القدرة على تحقيق الربط مع كم هائل من المعدات الطرفية،



النافذة الواحدة شركة شبكة تونس للتجارة TTN



خارطة الخدمات



- الجمارك
- وزارة التجارة
- وزارة الصناعة والطاقة
- وزارة تكنولوجيايات الإتصال والنقل
- وزارة الصحة العمومية
- وزارة الفلاحة



هياكل النقل

- السلطة المينائية
- شركات الشحن والتفريغ

البنوك

- BCT
- BT
- STB
- BNA
- BIAT
- ATB
-



مزايا النافذة الواحدة



التوقع والإستباقية
في معالجة الإجراءات



شفافية العلاقة
بين الإدارة والمتعامل



تتبع المبادلات



أمن المعطيات



التوفر الدائم للخدمة
7j/ 7 et 24h/ 24



إندماج مع المهنة



توافق مع الهياكل
الحكومية



سرعة في الإنجاز



قدرة على التطور



ضمان الربح وتحسين
القدرة التنافسية



استراتيجية معلوماتية جديدة

تنفيذ استراتيجية معلوماتية تهدف إلى تعصير آليات العمل الجمركي و تعزيز الدور الرقابي والرقبي بمستوى الخدمات المقدمة من طرف الإدارة العامة للجمارك للمتعاملين الاقتصاديين حرصا منها على مزيد تدعيم مساهمتها في انعاش الاقتصاد الوطني للبلاد.

تم تطوير مجموعة من التطبيقات الإعلامية و الانطلاق في جملة من المشاريع المعلوماتية الجديدة كما تم تدعيم و تأهيل بعض المنظومات الموجودة سابقا.

مشاريع متصلة
بالمراقبة الجمركية

خدمات موجهة
للمتعاملين الاقتصاديين

مشاريع متصلة
بعمليات التخليص
الجمركي



المشاريع المتعلقة بالنظام المعلوماتي سند

مشاريع متصلة بعمليات التخليص الجمركي

اعتماد بيان الحمولة المسبق بالطرق الإلكترونية

VISA D'EMBARQUEMENT تأشيرة التصدير

الدفع الإلكتروني



اعتماد بيان الحمولة المسبق بالطرق الإلكترونية

تمّ منذ سنة 2017 اعتماد وجوبية إعداد وإيداع بيان الحمولة المسبق قبل مغادرة السفينة أو الطائرة ميناء التصدير/ وهو إجراء له مزايا عديدة بالنسبة لمختلف المتدخلين:

- **بالنسبة للناقلين:** تسهّل هذه العملية من عمل الناقلين سواء البحريين أو الجويين، ذلك أن إيداع بيان الحمولة بالطرق الإلكترونية يعفيهم من أي إجراء آخر يكون له نفس الغرض.
- **بالنسبة للمتعاملين:** إن إيداع بيان الحمولة بصفة مسبقة يسمح بإعداد التصاريح الديوانية المسبقة، وهو ما يمثّل ربحاً للوقت وضغطاً على التكلفة إذ يمكن رفع البضاعة حال وصول السفينة أو الطائرة.
- **بالنسبة لمصالح الجمارك:** إن إيداع بيان الحمولة قبل وصول السفينة أو الطائرة يمكّن مصالح الجمارك من وقت كافٍ لدراسة وتقييم المخاطر المرتقبة وتطبيق معايير الإنتقائية وبالتالي إستهداف وحدات الشحن ذات الخطورة العالية وتيسير إنسياب وحدات الشحن التي لا تمثل أي خطورة.



قاعدة بيانات سند





VISA D'EMBARQUEMENT تأشيرة التصدير

■ تمّ تطوير منظومة جديدة لتأشيرة الشحن (Visa d'embarquement) ووضعها

حيز الاستغلال عبر النافذة الواحدة تمكن من الإثبات الآلي لعملية التصدير مع ما

ينجر عن ذلك من آثار (رفع اليد عن الإلتزامات المكتتبه في إطار الأنظمة التوقيفية

والأنظمة الإقتصادية، إرجاع المعاليم المستخلصة عند التوريد، ...)



الدفع الإلكتروني

تسعى الإدارة العامة للجمارك لوضع تطبيق جديدة تمكن كافة المتعاملين مع الجمارك من دفع المعاليم و الأداءات بطريقة الكترونية عبر التحويل البنكي أو الدفع عبر الأجهزة الطرفية TPE وهي الان في في مرحلة التطوير



تطبيقات اعلامية لتدعيم الرقابة و المراقبة الجمركية

1- تعقب الحاويات عبر الأقمار الصناعية و الكرشم الإلكتروني

2 – منظومة المراقبة بالكاميرا

3- تأهيل منظومة السكانار



تعقب الحاويات عبر الأقمار الصناعية والكرشم الإلكتروني

■ في إطار مواكبة التطور التكنولوجي و تحديث آليات المراقبة الجمركية عملت الإدارة العامة للجمارك على تركيز منظومة تعقب الحاويات التي تمكن كافة المصالح الجمركية من مراقبة تحركات الحاويات في عمليات العبور

■ مع تركيز قاعة عمليات لتمكين المصالح المركزية من الإطلاع و التنسيق مع كافة مصالح المراقبة.

■ و في إطار تعصير هذا المشروع تعمل الإدارة العامة للجمارك على اقتناء أجهزة كرشم إلكتروني متطورة لتدعيم الأسطول و تعميم هذه الآلية لإدراجها في كافة العمليات الجمركية.

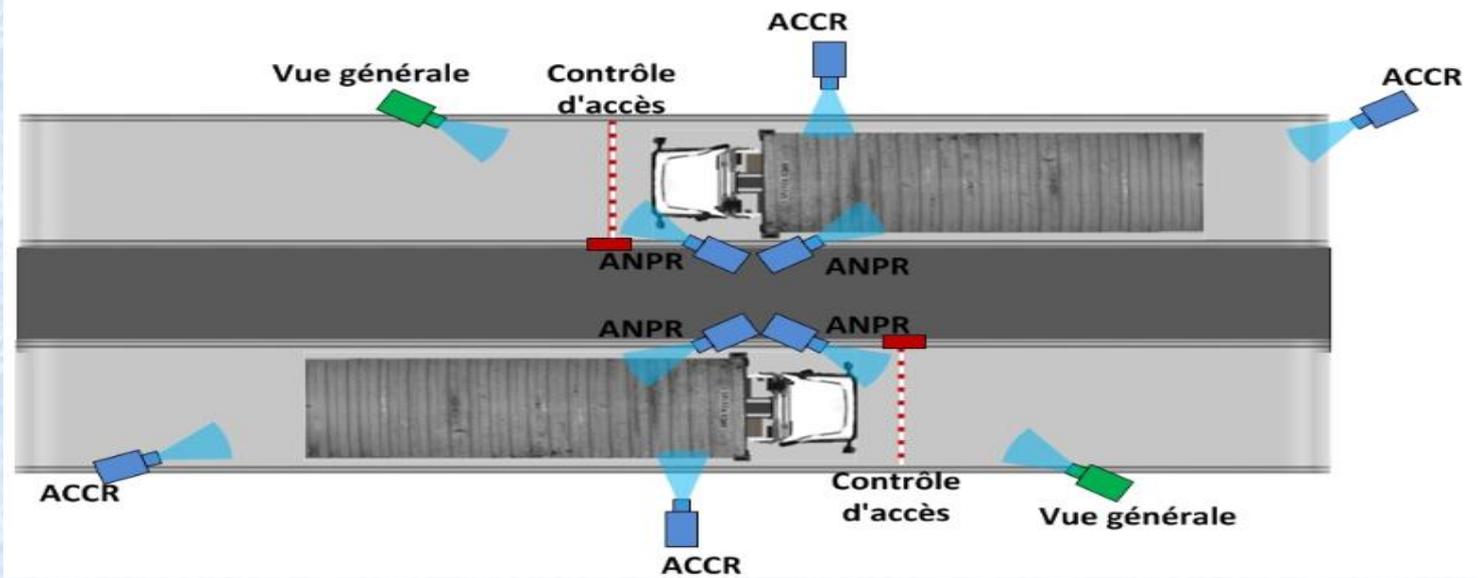




منظومة المراقبة بالكاميرا

- منظومة آلية لمراقبة بوابات الدخول و الخروج بالموانئ عبر القراءة الأتوماتيكية للأرقام المنجمية للشاحنات و أرقام الحاويات وحدات الشحن.

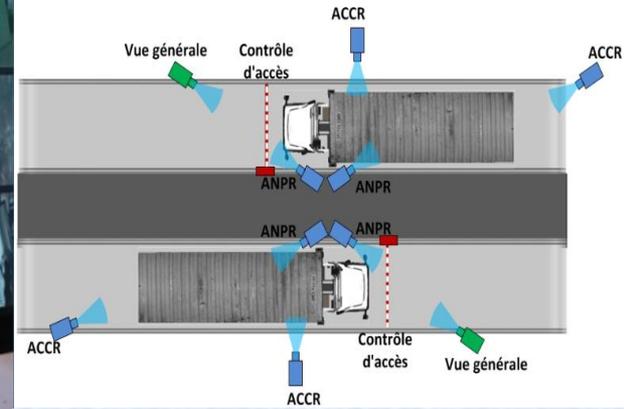
Systeme de vidéo surveillance et de contrôle d'accès au niveau des portes d'entrées / sorties des ports de Rades et de la Goulette (technologie ANPR et ACCR avec barrière de sécurité)



منظومة المراقبة بالكاميرا



Système de vidéo surveillance et de contrôle d'accès au niveau des portes d'entrées / sorties des ports de Rades et de la Goulette (technologie ANPR et ACCR avec barrière de sécurité)





المنظومة المعلوماتية سند موبايل



■ تطبيقه محمولة تخول النفاذ للخدمات التالية:

- 1- الوكالة الفنية للنقل البري (الهيكل المعني بتسجيل العربات في تونس)
- 2- SAFA (المنظومة المعلوماتية المعتمدة لتسجيل ومراقبة العربات الموردة وقتيا)
- 3- التصاريح الجمركية
- 4- الإذن بالرفع و وصل الخروج
- 5- مراقبة الحاويات و المتعامل الاقتصادي
- 6- مناشير التفتيش



نجيب على أسئلتكم



اتصل بنا

المخطط الاستراتيجي

الديوانة

المهنيون

الخواص

الصفحة الرئيسية



الموقع الرسمي

لإدارة العامة للديوانة

إمارة والنزاهة



الخدمات الموجهة للمتعاملين الاقتصاديين



التصنيفية التعريفية

تمكنكم هذه الخدمة من معرفة نسب المعاليم الديوانية المذكورة بالتعريفية، عند التوريد ولا توجد معاليم عند التصدير. ملاحظة

القيمة لدي الديوانة



شهادة المنشأ



الأداءات على العربات

تمكنكم هذه الخدمة من معرفة مبلغ الأداءات والمعاليم الديوانية المستوجبة على السيارات الموردة من الخارج أو التي سيتم توريدها إلى البلاد التونسية. ملاح



الآفاق

المخطط الإستراتيجي لتعصير الجمارك التونسية

2020

2024

شرعت الإدارة العامة للجمارك في تنفيذ مخططٍ استراتيجي يمتد على خمس سنوات انطلاقاً من 2020 قصد تعصير وسائل وطرق عملها ومواكبة التغيرات المطردة على محيطها

تهدف عبر هذا المخطط إلى إرساء جمارك عصرية فعالة ومنفتحة على محيطها تهدف إلى ترسيخ قيم النزاهة والشفافية وروح الانتماء والجودة والتميز وحماية البلاد وتعزيز التنمية الاقتصادية باعتماد جملة من الآليات القائمة على الالتزام والتطوير والتبسيط.

من أهم مكونات المخطط الإستراتيجي لتعصير الجمارك التونسية إقتناء وتركيز نظام معلوماتي جديد

اقتناء و تركيز نظام معلوماتي جديد

✓ إدراج تسهيلات إضافية لإجراءات التجارة الخارجية

✓ دفع جديد للإقتصاد الوطني

✓ التقليل في آجال التسريح الجمركي و بذلك الضغط على آجال مكوث البضائع في الميناء و مغازات التسريح الدبواني

✓ تطبيق المعايير الدولية الخاصة بالتجارة الخارجية

✓ ملائمة النظام المعلوماتي للجمارك لمعايير التكنولوجيات الحديثة

بعض المشاريع الاستراتيجية

□ تهيئة بيئة بدون ورق

□ تطوير البنية التحتية المعلوماتية

□ دمج جميع مصادر المعلومات لصالح تحليل المخاطر واتخاذ القرار من خلال الذكاء الاصطناعي

□ تحسين قابلية التبادل البيني والتبادل الإلكتروني للبيانات

المراحل المنجزة

الآفاق

2000



2022



2024



الجمارك
الذكية

1982

الجمارك الالكترونية

الجمارك الرقمية



شكرا على حسن المتابعة